

لجنة الأمن الغذائي العالمي

أهداف
التنمية
المستدامة

مع التركيز على:



المساهمة في أهداف التنمية المستدامة 3 و5 و8 و9 و10 و11 و13

توصيات السياسة
الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن

أقرت الدورة التاسعة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي التي انعقدت عام 2012 التوصيات التالية بشأن الحماية الاجتماعية للأمن الغذائي والتغذية.

وأقرت اللجنة:

حثت الدول الأعضاء على أن تصمم وتضع أو تعزز نظم للرعاية الاجتماعية تكون شاملة ووطنية ومتماشية مع محيطها للأمن الغذائي والتغذية أخذاً بعين الاعتبار:

التنسيق ما بين الوزارات والقطاعات، بما في ذلك قطاع الزراعة لضمان دمج الرعاية الاجتماعية مع وضع البرامج الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية بشكل عام؛

التطوير التدريجي لحافظات وطنية شاملة للرعاية الاجتماعية، وخطط عمل تضمن مشاركة شاملة وهادفة

لأصحاب المصلحة وتأخذ بعين الاعتبار الفروقات بين الدول من حيث السياسات والمؤسسات والقدرات المالية؛

عمليات التقييم الوطنية المناسبة بما في ذلك عمليات تقييم الأمن الغذائي والتغذية والمساواة بين الجنسين، لضمان إدراج أساليب الاستهداف، وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وأساليب التسجيل الفعالة ووضع البرامج التي تراعي المساواة بين الجنسين، والترتيبات المؤسسية، وآليات التنفيذ، والرصد الفعال، والمساءلة، والتقييم؛

التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الأقل نمواً والدول الضعيفة والبلدان التي تشهد أزمات ممتدة، بما

في ذلك الروابط القائمة بين التحويلات الاجتماعية القصيرة الأجل وبرامج الرعاية الاجتماعية الطويلة الأجل، مع مراعاة دور التعاون الدولي في تعزيز الإجراءات الوطنية لتنفيذ نظم وبرامج الرعاية الاجتماعية المستدامة؛

المكونات المختلفة للحماية الاجتماعية الفعالة بما في ذلك عمليات التحويل الاجتماعية من دون مساهمات أو شبكات الأمان وآليات الضمان والحصول على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الاعتراف بآليات الرعاية الاجتماعية غير الرسمية/التقليدية وتعزيزها.

توصيات السياسة الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي



FAO/Believe Nyakudjara

حثت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين على تحسين تصميم واستخدام التدخلات في مجال الرعاية الاجتماعية للتصدي لمدى التعرض لمخاطر انعدام الأمن الغذائي المزمن والحاد، مع مراعاة ما يلي:

أهمية توفير النفاذ للحماية الاجتماعية على أن يكون قابلاً للتوقع ويمكن التحويل عليه لجميع أولئك الذين يحتاجون إليها في أي وقت من السنة لا سيما في مراحل الحياة الحرجة؛

الحاجة المحتملة للأفراد الذين يعانون من ضعف مزمن، وغير القادرين على الانخراط في القوة العاملة، إلى المساعدة الدائمة، مع الإقرار بأنه لا يمكن للجميع الخروج من الفقر ومن انعدام الأمن الغذائي؛

وفقاً للنهج الخاص بدورة الحياة في مجال التغذية، ينبغي إعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية التي تتصدى «للأيام الألف الأولى» الحرجة من الحمل وحتى بلوغ سنتين من العمر، بما في ذلك وضع

عمليات التحويل النقدي، ومجموعات سبل المعيشة الزراعية، وخدمات الإرشاد؛

إقامة روابط متينة في ما بين القطاعات مثل التعليم والصحة والزراعة لضمان العمل اللائق والرفاه الاجتماعي في المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك النهوض بفرص وصول الأفراد، لا سيما النساء، إلى الأسواق والخدمات المالية اللازمة لضمان الرعاية الاجتماعية الفعالة؛

ضمان توفير الدعم الفني والمالي وفي مجال بناء القدرات، وكذلك إجراء بحوث وتبادل نتائجها بشأن الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال توطيد أواصر التعاون في ما بين بلدان الجنوب.

دعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى ضمان اعتماد نظم الرعاية الاجتماعية إستراتيجية «مزدوجة المسارات» لتعزيز الأثر على القدرة على المجابهة وعلى الأمن الغذائي والتغذوي، وذلك من خلال:

توفير المساعدة الأساسية في الأجل القصير مع حماية أو بناء أصول منتجة وبنية تحتية لدعم سبل المعيشة والتنمية البشرية في الأجل الطويل؛

تعزيز البرامج المتكاملة التي تدعم مباشرة سبل المعيشة والإنتاجية الزراعية للفقراء لا سيما المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار منتجي الأغذية بما في ذلك من خلال دعم مدخلات الإنتاج، والتأمين ضد مخاطر الطقس والمحاصيل والماشية، وعبر منظمات المزارعين والتعاونيات للنفاذ إلى الأسواق، وتأمين وظائف لائقة، والأشغال العامة التي توفر الأصول الزراعية، وتوفير الغذاء المزروع محلياً للمدارس عبر شرائه من صغار المزارعين المحليين، والتحويلات العينية (الأغذية والبذور)، والقسائم وأو



©FAO/Alessandra Benedetti

©FAO/Adek Berry

◀ توفير الأسس للحماية الاجتماعية في الأطر المؤسسية والتشريعات الوطنية، عند الاقتضاء، عبر تحديد الأهداف والمعايير القياسية والمؤشرات والمسؤوليات المؤسسية؛

◀ اعتماد سياسات واستراتيجيات متكاملة يدعم بعضها البعض في مجالات الرعاية الاجتماعية والأمن الغذائي والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتغذية بالاستناد إلى معايير ومبادئ حقوق الإنسان، بما فيها عدم التمييز والمساواة (بما في ذلك المساواة بين الجنسين) والمشاركة الهادفة والشفافية والمساءلة.

د زكّرت الدول الأعضاء بضرورة أن تستند برامج الرعاية الاجتماعية للأمن الغذائي والتغذية إلى معايير حقوق الإنسان ومواصفاتها، وأن تُستكمل بالسياسات والخطوط التوجيهية المناسبة، بما في ذلك التشريعات لدعم الإعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي في إطار الأمن الغذائي الوطني، هذا بالإضافة إلى الضمان الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتمكين من خلال جملة أمور منها:

◀ النظر في الأحكام التي أوصى بها مؤتمر العمل الدولي حول الحد الأدنى للحماية الاجتماعية. ويمكن للحماية الاجتماعية أن تكون المحرك لإحقاق الحقوق الدولية الأخرى ذات الصلة؛

السياسات التي تشجع وتدعم الرضاعة الطبيعية، وعبر توفير الحصول على الخدمات الاجتماعية، لا سيما الرعاية الصحية، وضمان اكتساب المعرفة الكافية لجميع أوجه العناية بالطفل، والحصول على المنتجات الغذائية المغذية بأسعار معقولة ومقبولة من خلال الأسواق حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً ومستداماً؛

◀ وجود آليات مرنة لرصد السمات والإجراءات المعتمدة وتصحيحها حسب الاقتضاء؛

◀ ضرورة تصميم نظم الرعاية الاجتماعية على نحو يتيح لها الاستجابة بسرعة للصدمات كموجات الجفاف والفيضانات والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية.

الجنة اقترحت أن يقوم مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية وبدعم من الأمانة، نظراً إلى جدول الأعمال الحافل أصلاً بالبنود وإلى الموارد المحدودة، بتقديم الدعم للحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية من خلال جملة أمور منها:

✔ تسهيل إقامة فعاليات لتقاسم الدروس المستفادة وتنظيمها حول الرعاية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك استكمال البرامج العالمية والإقليمية الموجودة؛

✔ مواصلة تدارس آفاق المستقبل بشأن إدراج قضايا الأمن الغذائي والتغذية في الحد الأدنى للحماية الاجتماعية بالتشاور مع الوكالات التي تتخذ من روما مقاراً لها والمنظمات والهيئات ذات الصلة كفريق المهام الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي؛

✔ مواصلة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد والتابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي العمل على إيضاح الدعم الذي يمكن أن تقدمه اللجنة إلى أصحاب المصلحة في مجال رصد برامج الرعاية الاجتماعية ورفع التقارير عنها وتقييمها لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، مع الأخذ بعين الاعتبار أدوار سائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة وآليات الرصد القائمة.

تعرف على المزيد

الحماية الاجتماعية
لأغراض الأمن الغذائي
تقرير مقدم من فريق
الخبراء الرفيع المستوى
المعني بالأمن الغذائي
والتغذية



لجنة الأمن الغذائي العالمي هي المنبر الدولي والحكومي الدولي الأكثر شمولية الذي يتعاون من خلاله جميع أصحاب المصلحة بأسلوب متنسق لضمان تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.



fao.org/cfs

cfs@fao.org



©FAO/Simon Maina

CFS

لجنة
الأمن الغذائي
العالمي

أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي توصيات السياسة بشأن
مجموعة كبيرة من موضوعات الأمن الغذائي والتغذية